شجرة القات في ذمار ..توسع يهدد المحاصيل الغذائية وجهود مستمرة لاقتلاعها

ارتفاع حجم المساحة الزراعية للقات في قرى جهران إلى (150) لبنة العام الماضي

السلطة المحلية انفذت برامج للحد من زراعة القات لكنها غير مخولة بمنع زراعته

ذمار/ سبأ :

أثمرت جهود الفرق الميدانية للهيئات الزراعية في محافظة ذمار في دفع عدد من مزارعي القات بقرى جهران إلى اقتلاع شجرة القات وخصوصا مع توفر البدائل التشجيعية المقدمة لهم من قبل الشركة العامة لإنتاج بذور البطاطس وشركة إكثار البذور المحسنة بالمحافظة وكذا الدعم الفني والإرشادي والبحثي المقدم من مكتب الزراعة والري والهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي.

وعلى الرغم من النتائج التي أثمرتها تلك الجهود إلا أن المؤشرات الأخيرة حول زراعة القات في قاع جهران على وجه الخصوص أظهرت ارتفاع المساحة الزراعية لشجرة القات في كل قرية من قرى قاع جهرآن خلال العام الماضي 2008م من 100الى 150 لبنة بعد أن كانت المساحات المزروعة خلال العام 2007 م تتراوح بين 15 إلى 20 لبنة في كل قرية .

وفي ظل العزم المتواصل لقيادة محافظة ذمار وسلطتها المحلية .. تتواصل الجهود الحثيثة للعمل على الحد من زراعة القات أوالتوسع في زراعته في مختلف مناطق المحافظة وإن كان من أبرزها مديرية جهران التي تضم أفضل الأراضي الزراعي.

جهود محلية لمكافحة زراعة القات

و تعمل السلطة المحلية حاليا وبتضافر مختلف جهود الهيئات الزراعية في المحافظة على حث مزارعي القات للاستجابة لدعوة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح وتوعيتهم بأهمية التوجه نحو زراعة المحاصيل الزراعية والفواكه لما لها من عوائد اقتصادية مثمرة فضلا عن إسهامها في تحقيق الأمن الغذائي الوطني وسد احتياجات المجتمع من الخضروات والفواكه ومحاصيل الحبوب المختلفة».

أمين عام المجلس المحلي مجاهد العنسي أوضح بدوره أن قيادة المحافظة والسلطة المحلية عملا على توجيه المؤسسات الزراعية في المحافظة إلى تبنى الخطوات الكفيلة بمحاربة زراعة القات في المناطق الزراعية بقاع جهران وبعض المناطق الأخرى من خلال العمل على توفير البذور المحسنة والتسهيلات والقروض الميسرة التي تساعد على رفع إنتاجية المزارعين من المحاصيل الزراعية الغذائية وبما يعود عليهم بالربح والفائدة».

وأضاف .. و لدى بنك التسليف الزراعي في المحافظة توجيهات من فخامة الأخ الرئيس علي عبد آلله صالح رئيس الجمهورية لتقديم قروض للمزارعين بدون فوائد تصل إلى مائة مليون ريال وذلك لمساعدتهم على توفير احتياجاتهم من متطلبات التنمية الزراعية ومعداتها لزراعة محصول القمح وصولا إلى الأمن الغذائي الكامل على مستوى المحافظة والمحافظات المجاورة.

وأضـاف .. وإلـى جانب ذلك عقدنا الكثير من الاجتماعات مع الجهات ذات العلاقة للوقوف أمام مشكلة زراعة القات وقد كلفنا فريق من المهندسين الزراعيين بالنزول الميداني إلى مديرية جهران بالتعاون مع السلطة المحلية للمديرية لمخاطبة مجاميع من مزارعي القات حول خطورة استمرارهم في زراعـة القات على اقتصادياتهم المحلية وعلى الاقتصاد الوطني عامة، وتوعيتهم بأهمية التوجه نحو زراعة المحاصيل الزراعية والفواكه لما لها من عوائد اقتصادية مثمرة فضلا عن إسهامها في تحقيق الأمن الغذائي الوطني وسد احتياجات المجتمع من الخضروات والفواكه ومحاصيل الحبوب المختلفة».

وقال العنسي « على الرغم من إصـدار المجلس المحلي بمديريةٌ جهران عدد من القرارات الهامة الرامية إلى منع التوسع في زراعـة القات وتنفيذ حملة توعية عن طريق خطباء المساجد والمـدارس إلا أنه وفي حقيقة الأمر لا يمتلك التشريعات التي تخوله إلزام مزارعي شجرة القات باقتلاعها أو الحد من زراعتها».

وأضاف « ونحن نأمل تعاون المواطنين بصورة طوعية على اقتلاع شجرة القات من قاع جهران تماما».

بدائل الهيئات الزراعية

وعلى نفس النسق تبذل هيئة البحوث الزراعية جهود متواصلة في سبيل توفير البدائل الملائمة لمزارعي القات وفي هذا الصدد يقول مدير عام نشر التقانات بهيئة البحوث الزراعية الدكتور خليل الشرجبي «أن الهيئة لديها العديد من البدائل لأصناف زراعية من بذور المربى وبذور الأساس».

وأضـاف « وقد سبق أن نشرت الهيئة أكثر من 38 صنفا من بذور القمح والذرة الرفيعة والشامية والبلسن (العدس) والعتر والبقوليات المختلفة وكلها أصناف تمتاز بالجودة والإنتاجية العالية والقدرة على مقاومة الظروف المناخية والقاسية وتتناسب مع البيئات الزراعية المختلفة وستعمل الهيئة على إجراء حقول تأكيدية في أراضي المزارعين لاختبار التقنيات والأصناف الزراعية وتحديد مدى ملاءمتها تحت ظروف المزارعين ».

وحول نتائج المسح الذي أجراه فريق فني متخصص في الفترة الماضية حول زراعة القات في قرى مديرية جهران ... وأوضح الشرجبي ارتفاع حجم المساحة الزراعية المزروعة بالقات في كل قرية من قرى قاع جهرآن خلال العام الماضي 2008م من 100الى 150 لبنة بعد أن كانت المساحات المزروعة خلال العام 2007 م تتراوح بين 15 إلى 20 لبنة في كل قرية .

ونوه بضرورة تنظيم عملية التسويق و الرقابة على أسواق ومحلات بيع المدخلات الزراعية كون المزارع يتعرض لمشاكل في البذور والأسمدة والمبيدات تتعلق بمدى جودتها وصلاحيتها وخاصة البذور .. وقال « من الأهمية العمل على توفير الكميات المناسبة من البذور التي تفي بإحتياجات المزارعين وبأسعار تشجيعية خصوصاً بذور البطاطس التي ارتفع ثمن الطن الواحد منها إلى 18000ريال.

الإقناع أولا

مدير عام الزراعة والـري بذمار المهندس علي الحمدي يرى أهمية إيجاد آليات وسبل قنعة لتوعية ومحاورة المزارعين ليكون لديهم اقتناع تام أولا بعدم استحداث أي مساحات زراعية للقات وصولا إلى اقتلاع الأشجار المزروعة حاليا.

وقال « كما أن من الأهمية توفير البدائل المشجعة والإرشاد الزراعي الكافي للمزارعين وذلك ما نحرص عليه كمسئولين لمكتب الزراعة الذي يسهم في دعم المزارعين بنسبة 50 في المائة فيما يتعلق بشبكات الري الحديثة «.

وتابع قائلا « حقيقة فإن المكتب يضع نصب عينيه مراعاة المزارعين المتجاوبين وهو ما سنؤكد عليه عند توزيع الآلات والمعدات الزراعية من الحراثات والدراسات والحاصدات في القريب العاجل».

وبالنسبة لبرامج المكتب المستهدفة لقاع جهران .. قال « كما نعرف جميعا أن قاع جهران من القيعان الزراعية الهامة والمكتب يضع ضمن خطته تنفيذ الحقول الإيضاحية في حقول المزارعين بهدف دفعهم للتوجه إلى زراعة المحاصيل الزراعية الغذائية بدلا عن القات» .

وأضاف .. أن هناك تجاوبا ملحوظا واستعداد لدى المزارعين لاقتلاع القات من مزارعهم لكنهم يربطون ذلك بالحصول على امتيازات تتطلب إمكانيات كبيرة ونأمل توفيرها من قبل الحكومة .

إنتاج البطاطس أحد البدائل

وفي سبيل دعم جهود قيادة وسلطة المحافظة شرعت شركة إنتاج بذور البطاطس مؤخرا بالتعاقد مع أكثر من عشرين مزارعا جديدا في منطقة واسطة بقاع جهران كمرحلة أولى لتحويل المساحات التي كانت مزروعة بالقات إلى حقول ومزارع نموذجية لزراعة وإنتاج بذور البطاطس..

ووفقا لتأكيد مدير عام الشركة المهندس علي يحيى الروضي فإن الشركة ستسعى إلى التوسع في مجال التعاقدات مع المزارعين لإنتاج بذور البطاطس خاصة بعد أن كانت قد بدأت خلال العام الجاري بالتعاقد مع نماذج من المزارعين في قاع جهران وخصوصا من المزارعين الذين قاموا باقتلاع القات من مزارعهم .

وأضاف الروضي بقوله « محصول البطاطس من المحاصيل النقدية الهامة والتي تحقق عائدا اقتصاديا للمزارع يسهم في استيعاب عمالة كبيرة، وهناك طلب متنامى على بذور البطاطس حيث أن الإنتاج القومي من البطاطس المخصصة للاستخدام يصل إلى 300 ألف طن سنويا وتحتاج عملية إنتاجه ما بين 30 إلى 50 ألف طن سنويا فيما لا تغطي الشركة من الإنتاج سوى 10 في المائة فقط حيث تنتج الشركة من 3الى 4 آلاف طن فقط ».

وأضاف أن الشركة تسعى إلى التوسع بالإنتاج لتغطية الفجوة القائمة إضافة إلى فتح فروع لها في عدد آخر من المحافظات والوصول إلى إنتاج 15 في المائة من احتياجات اليمن من بذور البطاطس في المرحلة القريبة.

وأكد المهندس الروضي على أهمية تنظيم عملية استيراد بطاطس الاستهلاك مع وجود رقابة حتى لا يباع البطاطس المخصص للاستهلاك كبطاطس بـذور وهـذه مشكلة كبيرة لان استخدام بطاطس الاستهلاك الإنساني كبذور يعمل على انتشار الأمراض الزراعية .

جهود لا تدعمها التشريعات

ما زالت أصداء دعوة فخامة الرئيس تتردد بقوة في مديرية جهران والجهود الحثيثة مستمرة لكنها تتطلب الكثير من الدعم الرسمي .

يؤكد مدير عـام المديرية أحمد المصقري أن السلطة المحلية بالمديرية تتلقى بين كل فترة وأخرى طلبات عدة من مزارعي القات بغرض تقديم التسهيلات لهم من خلال توفير البذور المحسنة والشتلات التي تتناسب مع مناخ وبيئة المنطقة وكذا سبل تشجيع المزارعين على التوجه نحو اقتلاع شجرة القات نهائيا من المنطقة .

وقـال «إن قيادة المديرية ومجلسها المحلي لا يمتلكان الآليات والتشريعات التي تمكنها من إلزام مزارعي القات باقتلاعها وأدعـو مختلف الجهات الرسميّة إلى القيام بدورها في محاربة زراعة القات والتوعية بخطورته على الاقتصاد الوطني والمشاكل الاجتماعية المترتبة عليه جراء زراعته وتعاطيه».

من جانبه أكد أمين محلي جهران خالد الفلاحي أن المجلس المحلي بالمديرية كان قد عمل على منع استحداث أي زراعة جديدة مؤخرا و ان المجلس كلف أعضاءه وخطباء المساجد ومدراء المدارس بالقيام بحملات التوعية في أوساط المزارعين وحثهم على اقتلاع المساحات المزروعة بالقات حاليا وعدم لتوسع بها .

معتبرا توفير البدائل المشجعة هي التي ستساهم في إقناع المزارعين على إعتبار أن دافعهم لزراعة القات هو ربحيته العالية والسريعة وعدم وجود اهتمام بالتسويق الـزراعـي من قبل الجمعيات الزراعية المشرفة على أنشطتهم.

إعلان